

القضاء الليبي يرفض مبدأ محاصصة الأقاليم في اتفاق بوزنيقة

لمنصبي رئيس المحكمة العليا والنائب العام تصطدم بالمستحيل لانعدام فرص قبولها من الفكر القضائي والحقوقى ومنطق استقلال القضاء في فصله في المنازعات بين الخصوم بغض النظر عن انتفاءاتهم وحالتهم، مشددا على عدم وجود أسباب حقيقية لهذه المحاصصة. وبدوره، قال رئيس مجلس قبائل الجنوب الشيخ علي بوسبيحة إن "بيان المجلس الأعلى للقضاء يؤكد مبدأ المحاصصة في الوظائف القضائية الذي يعد مخالفة للقوانين المنظمة للسلطة القضائية (..) ويتنافى مع حياديته". وأضاف أن "البيان يتوافق مع الرسالة التي وجهها، الإثنين، إلى قضاة فزان بعدم توليهم منصب رئيس المحكمة العليا تطبيقاً لمبدأ المحاصصة الذي أقره اجتماع بوزنيقة"، مردفاً "نشد على أيديكم، وبقننا بكم كبيرة رجال قضائنا أينما كنتم، وربنا يلهكم الصواب في أحكامكم".



صلاح المرغني

المحاصصة تصطدم بالمستحيل لعدم قبولها من الفكر القضائي والحقوقى

وفي أثناء ذلك، أعلن 21 عضواً في مجلس النواب رفضهم لما وصفوه بالمحاصصة والجهوية، مؤكداً في بيان أن تغليب المعيار الجغرافي وترسيخ مبدأ المحاصصة أمر مخالف لأحكام الاتفاق السياسي المنصوص عليها في المادة الثامنة في ديباجة الاتفاق والتي نصت على ضرورة المساواة بين الليبيين في التمتع بالحقوق السياسية والمدنية، وتكافؤ الفرص ورفض أي تمييز بينهم. كما اعتبر 40 عضواً من مجلس الدولة الاستشاري أن اتفاق توزيع المناصب السيادية "منعدم ما لم يصوت عليه مجلس النواب والدولة".

واعلنوا في بيان أنهم تابعوا بكل قلق واستغراب ما وصفوها بحالة "المراوحة والتراجع إلى الخلف" التي أسست لها خلاصة نتائج الحوارات الليبية تحت رعاية المحاكم بمختلف درجاتها وجهات النيابة العامة". وأوضح عضو لجنة المسار الدستوري السنوسي القومي، أن "منطق المحاصصة المنطوق بها مرفوض شكلاً وموضوعاً من أغلب أعضاء مجلس الدولة، وسنصدر بياناً بالخصوص"، لافتاً إلى أن "رفض المجلس الأعلى للقضاء مخرجات بوزنيقة والنائب العام يخضع لمعايير تقتضيها طبيعة العمل القضائي ويجب احترامها".

وكان حراك شباب ليبيا ضد الفساد قد حذر بدوره من تسييس القضاء والدفع به إلى أتون المحاصصة، مؤكداً أن "مقومات الدولة المدنية تتمثل في استقلال السلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، والابتعاد عن محاولة تسييسها، أو التأثير عليها". وتأتي هذه المواقف إثر اتفاق ممثلين عن البرلمان ومجلس الدولة، خلال مباحثاتهم على التقسيم الجغرافي للمناصب العليا للمؤسسات القيادية للبلاد، حيث توصل هؤلاء إلى تفاهات على أن يُمنح إقليم طرابلس، وفقاً للتقسيم التاريخي، مناصب النائب العام وديوان المحاسبة والمفوضية العليا للانتخابات، فيما تُمنح فزان المحكمة العليا وهيئة مكافحة الفساد، بينما تحصل برقة على المصرف المركزي وهيئة الرقابة الإدارية.

واعتبر وزير العدل الأسبق صلاح المرغني أن محاولة تضمين توزيع المناصب السيادية بما يتناسب إليه بالمحاصصة

الحبيب الأسود

طرابلس - تواجه التفاهات التي توصل إليها الفرقاء الليبيين في منتجع بوزنيقة المغربي، السبت الماضي، بشأن توزيع المناصب السيادية معارضة داخلية شرسة، حيث ندد القضاء الليبي بمحاولات الزج به في معركة المحاصصة الإقليمية والقبلية والجهوية التي أسفرت عنها هذه التفاهات.

وفيما توالت ردود الفعل بشأن اتفاق تقاسم المناصب السيادية، يرى مراقبون أن الجدل حوله قد يأخذ أبعاداً أخرى نتيجة ما يصفه هؤلاء بالتوافق المشبوه بين وفد مجلس النواب ووفد مجلس الدولة الاستشاري الخاضع لسيطرة الإخوان، والذي يأتي ضمن خطة للهيمنة على السلطة في البلاد خلال المرحلة القادمة وفق السؤالات والمصالح وليس بمعايير الكفاءة والخبرة.

وفي هذا الصدد، أكد المجلس الأعلى للقضاء في ليبيا رفضه الكامل للتفاهات التي توصل إليها الفرقاء الليبيين، التي تقوم على تقسيم مناصب المؤسسات السيادية على مبدأ المحاصصة المنطقية والتوزيع الجغرافي، مُشدداً على ضرورة توزيع المناصب على أساس الكفاءة.

واستهجن المجلس، في بيان له، الزج بالقضاء في المباحثات السياسية، مؤكداً أن أعمال الهيئات القضائية ورئاستها منظمة بنصوص قانونية، ولا يمكن بأي حال من الأحوال الركون لراي أي مجموعة هنا أو هناك لا تأخذ شكل القانون الصادر عن مجلس تشريعي مُنتخب مُؤخذ وأن ترد في دستور البلاد الدائم.

ومن جهتها، أعلنت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بليبيا تضامنها مع المجلس الأعلى للقضاء حول مخرجات الحوارات السياسية في بوزنيقة، قائلة في بيان، إن "القضاء الليبي هو المؤسسة الوحيدة التي بقيت موحدة خلال هذه المرحلة التاريخية العصيبة التي تعيشها ليبيا (..) القضاء صمام الأمان لضمان وحدة السلطة القضائية المتمثلة في المجلس الأعلى للقضاء والمحكمة العليا ومكتب النائب العام والمحاكم بمختلف درجاتها وجهات النيابة العامة".

وأوضح عضو لجنة المسار الدستوري السنوسي القومي، أن "منطق المحاصصة المنطوق بها مرفوض شكلاً وموضوعاً من أغلب أعضاء مجلس الدولة، وسنصدر بياناً بالخصوص"، لافتاً إلى أن "رفض المجلس الأعلى للقضاء مخرجات بوزنيقة والنائب العام يخضع لمعايير تقتضيها طبيعة العمل القضائي ويجب احترامها". وكان حراك شباب ليبيا ضد الفساد قد حذر بدوره من تسييس القضاء والدفع به إلى أتون المحاصصة، مؤكداً أن "مقومات الدولة المدنية تتمثل في استقلال السلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، والابتعاد عن محاولة تسييسها، أو التأثير عليها".

وتأتي هذه المواقف إثر اتفاق ممثلين عن البرلمان ومجلس الدولة، خلال مباحثاتهم على التقسيم الجغرافي للمناصب العليا للمؤسسات القيادية للبلاد، حيث توصل هؤلاء إلى تفاهات على أن يُمنح إقليم طرابلس، وفقاً للتقسيم التاريخي، مناصب النائب العام وديوان المحاسبة والمفوضية العليا للانتخابات، فيما تُمنح فزان المحكمة العليا وهيئة مكافحة الفساد، بينما تحصل برقة على المصرف المركزي وهيئة الرقابة الإدارية.

واعتبر وزير العدل الأسبق صلاح المرغني أن محاولة تضمين توزيع المناصب السيادية بما يتناسب إليه بالمحاصصة

الاحتجاجات المطالبة برحيل الطبقة السياسية الحاكمة تتصاعد في تونس

صدامات بين المحتجين وقوات الأمن إثر وفاة محتج في ولاية القصيرين



الحل الأمني أداة الحكومة لتطويق الاحتجاجات

باستثناء المراهنة على ما قد تنتجته من فوضى".

وأضاف بن فرج في تويته له بموقع التواصل الاجتماعي فيسبوك أن "هذا طبيعي بما أن الذين يمسون اليوم بتلابيب الدستور ويتجادونهم بينهم لا يريدون أن يفتنوا أنه دستور متخلف وضع على مقاس أحزاب متخلفة تدير نظاما سياسيا فاسدا يحفظ مصالحها ويصنع الأزمات ولا يحلها وينتج القتل ولا يضع له مخرجا".

وفي مواجهة هذه الأزمة السياسية والاجتماعية الخائفة التي باتت تُنذر بتطورات قادمة قد تأخذ منحى خطيرا، تتزايد التساؤلات حول صالات مبادرة الحوار الوطني التي دفع بها الاتحاد العام التونسي للشغل، أعرق المنظمات النقابية في البلاد.

ويبدو أن هذه المبادرة قد دخلت طي النسيان لاسيما في خضم تصاعد التجاذبات السياسية التي باتت تعصف بأي إمكانية لجلوس الأطراف السياسية الموجودة على الساحة السياسية حاليا للتوافق حول خارطة طريق تنهي الأزمة التي تنن تحت وطأتها البلاد.

واستنتج الترجمان أن "الحوار الوطني انتهى وطويت صفحته نهائيا (..) لا مجال لأن يعود الحديث عن هذا الحوار لأن الحكومة فاشلة وحزامها أيضا (..) هناك محاولة لتحميل الأمن مسؤولية الإخفاقات الاقتصادية والاجتماعية وهذه جريمة لأن من يريد حلحلة الوضع عليه أن يتحاور مع الشعب وليس الدفع بالمشيين إلى الواجهة".

لم تعد بين الأحزاب وأطراف سياسية أخرى لكن بين الشعب التونسي وقوى تحتضن الفساد وتريد شرعته والمزيد من تمكينه للهيمنة على مقدرات الدولة". وأضاف الترجمان في تصريح لـ"العرب"، أن "الشعار التونسي اليوم عبّر عن مطالب واضحة رافضة للفساد لأن لدينا حكومة في تونس تضم أربعة وزراء على الأقل تحوم حولهم شبهات فساد (..) ليس من المعقول بعد عشرة أشهر من مواجهة جائحة كورونا وأزمة اقتصادية نجد أن هناك من يريد تعديل الحكومة لكي تكون حكومة محاصصة حزبية لخدمة الفساد".

ومع احتدام الأزمة السياسية بين الرئاسات الثلاث تنقد أطراف سياسية استمرار الاحتجاجات الشعبية دون أي شعارات أو مطالب واضحة، ما قد يُفضي إلى الفوضى لاسيما بوجود مؤسسات الجمهورية.

والإثنين شهد اجتماع مجلس الأمن القومي خلافات حادة بين الرئيس قيس سعيد من جهة ورئيس الحكومة ورئيس البرلمان من جهة أخرى بسبب التعديل الوزاري المثير للجدل قبل أن يرفع الرئيس سعيد الاجتماع ملقيا كلمة بدت وكأنها إعلان للقطيعة بينه وبين المشيين والغنوشي. وقال البرلماني السابق والناشط السياسي الصحيبي بن فرج، إن "الأخطر من الوضع الراهن أنه لا يوجد أفق سياسي واضح للحركات الاحتجاجية السابقة والحالية واللاحقة

وأفاد شهود عيان بأن الاشتباكات اندلعت في الحي الذي كان القتل يقيم فيه وأن الشرطة أطلقت قنابل الغاز المسيل للدموع لتفريق المظاهرين.

وقال شوقي بن حمودة، مدير المستشفى الجهوي بولاية سوسة (شرق)، إن الشاب هيكال الراشدي فارق الحياة في المستشفى عصر الإثنين، من دون أن يحدد سبب وفاته. وكانت اشتباكات اندلعت في سبيطة الأسبوع الماضي إثر ورود شائعات عن وفاة هذا الشاب الذي أكدت وسائل إعلام محلية وأقارب له أنه أصيب في 19 يناير الجاري بقلبة مسيلة للدموع.

ويومها نفت وزارة الداخلية وفاة الشاب، مشيرة إلى أنها فتحت تحقيقا للكشف عن ملابسات إصابته. وتعرف تونس احتجاجات متصاعدة منذ منتصف يناير الجاري، حيث خرجت العديد من المظاهرات في مدن تونسية عدة للمطالبة بسياسة اجتماعية أكثر عدلا وبإطلاق سراح المئات من المحتجين الذين اعتقلتهم قوات الأمن بعد الاشتباكات.

وفيما اكتفى المشيشي وحزابه البرلماني والسياسي باتهام المحتجين بالتخريب والسرقة وتعبئة المزيد من القوات الأمنية لمواجهة الاحتجاجات، تحاول أطراف معارضة حشد الشارع للإطاحة بـ"المنظومة السياسية الفاشلة". وقال المحلل السياسي باسل الترجمان إن "الاحتجاجات ستتصاعد لأن هدفها إسقاط الحزام الفاسد الذي يسيطر على حكومة المشيشي (..) المشكلة

استأنف العشرات من التونسيين احتجاجاتهم الشعبية التي لم تخل من شعارات سياسية مناوئة للطبقة السياسية الحاكمة. وشهدت تونس الثلاثاء مسيرة حاشدة أمام البرلمان، فيما عرفت ولاية القصيرين (وسط غرب) صدامات بين عناصر الأمن ومحتجين خرجوا إثر وفاة أحد المحتجين أصيب خلال مظاهرات اندلعت مؤخرا.

صغير الحيدري

تونس - اندلعت احتجاجات جديدة في تونس بالترزامن مع وفاة أحد المحتجين في ولاية (محافظة) القصيرين أصيب خلال المظاهرات الأخيرة وسط أزمة سياسية حادة دفعت إليها مناورات حركة النهضة الإسلامية وحلفائها في البرلمان.

وخرج الثلاثاء العشرات من المحتجين من مناطق في العاصمة نحو قصر باردو (مقر البرلمان)، حيث رفعوا شعارات مناوئة للطبقة السياسية الحاكمة ورئيس الحكومة هشام المشيشي وحركة النهضة الإسلامية برئاسة راشد الغنوشي الذي يرأس أيضا البرلمان.

ورد المظاهرون خلال المسيرة، التي خرجت من حي التضامن بالعاصمة ووصلت إلى مقر البرلمان، أين اشتبك المحتجون مع قوات الأمن الذين طوقوا البرلمان بإجراءات أمنية غير مسبوقة، العديد من الشعارات بينها "التشغيل استحقاق يا عصابة السراق" و"الغنوشي ارحل" و"لا خوف لاربع.. الشوارع ملك الشعب" وغيرها من الشعارات التي تكشف عن تعمق أزمة الثقة بين الطبقة السياسية الحاكمة والشارع التونسي.



باسل الترجمان

وجاءت هذه المظاهرات في أعقاب اندلاع صدامات عنيفة ليلة الإثنين - الثلاثاء بين محتجين وقوات الأمن في مدينة القصيرين (وسط غرب) على خلفية وفاة أحد المحتجين الذي شارك في الاوتجاجات الشعبية التي عرفتها البلاد مؤخرا.

وانتشرت وحدات من الجيش أمام المؤسسات الحكومية في سبيطة، المدينة الواقعة في ولاية القصيرين، منعا لأي محاولة لإقحامها.

قانون العتبة يورق القوى السياسية المستجدة عشية الانتخابات المبكرة في الجزائر

صابر بلادي

بالمشاركة إلا بالمرور عبر العتبة المطلوبة أو جمع توقيعات الناخبين والمختبين. ويتضمن القانون العضوي الساري نصوصا تستوجب حصول اللوائح المتقدمة لخوض أي استحقاق انتخابي على نسبة خمسة في المئة من الوعاء الانتخابي في الانتخابات التي سبقت، أو المرور على جمع توقيعات عدد معين من الناخبين أو المختبين، وهو الأمر الذي أعاق مشاركة العديد من الأحزاب خاصة تلك المعتمدة خلال العشرية الأخيرة.

وكان رئيس حزب التجديد والتنمية أسير طيبي قد أعرب في اتصال مع "العرب"، عن ترحيبه بمحتوى المسودة التي وزعتها سلطة الانتخابات، لكنه أبدى في المقابل خوفه من استمرار العمل بنظام العتبة الذي يهدد لإقصاء عدد من الأحزاب السياسية الحديثة. وبرر المتحدث ذلك بـ"تطبيق القانون بأثر رجعي، أعاق مشاركة الأحزاب الجديدة، وأنه من غير المعقول مطالبة حزب باستيفاء الشرط المذكور وهو لم تسبق له المشاركة في أي من الاستحقاقات الانتخابية".

وتفتحت مسودة القانون الانتخابي لتعبئة صفوفها من أجل التقدم بتعديل موحد لسلطة تنظيم الانتخابات من أجل السماح لها بالمشاركة، على أن يتم تطبيق العتبة في استحقاق قادم، غير أن تصريح رئيس سلطة تنظيم الانتخابات محمد شرفي، حول ضرورة تطبيق مبدأ العتبة أثار مخاوف هؤلاء من جدوى القانون أصلا إذا أبقى على الإقصاء.

ونهب رئيس حزب صوت الشعب مين عصامني، قيد التأسيس، إلى أن "حزبه يدعم تحرك الأحزاب وتوحيد جهود المنضرين من القيود التي وضعتها لجنة أحمد لعرابة، على مقاس أحزاب الموالات على وجه الخصوص ومنها شرط العتبة". ولفت إلى أن "الإبقاء على شرط العتبة جاء على مقاس الأحزاب المعتمدة قديما، ويمس بقواعد المساواة وتكافؤ الفرص وخطط تطهير الساحة السياسية، ومن الضروري إعادة النظر فيه، وعلينا ألا ننسى أن الرئيس عبدالمجيد تبون، اعتمد على توقيعات المواطنين فقط في ملف ترشحه للانتخابات الرئاسية، ولم يؤخذ

بالجزائر - بالرغم من إنزال مسودة قانون الانتخابات الجديد في الجزائر عتبة المشاركة في الاستحقاق الانتخابي إلى حدود الأربعة في المئة، إلا أن هاجس الإقصاء لا يزال يورق الأحزاب الجديدة والصغيرة، ولذلك تجري التعبئة من أجل حشد العتبة تماما قصد السماح لهؤلاء بدخول المعترك الانتخابي.

وانضم حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم إلى معسكر المطالبين بمراجعة العتبة الانتخابية في قانون الانتخابات الجديد، بغية السماح لجميع القوى السياسية المعتمدة بالمشاركة في الانتخابات المحلية والبرلمانية المنتظرة خلال السداسي الأول من العام الجاري. وذكر الأمين العام للحزب أبو الفضل بعجي، أن "الوجه الجديد للممارسة السياسية في البلاد يستوجب فتح صفحة جديدة تراعي مشاركة جميع القوى السياسية الناشئة"، في إشارة إلى الأحزاب السياسية التي اعتمدت خلال السنوات الماضية، ولم يُسمح لها



توافقات تصطدم برفض داخلي واسع